19٪ تراجع القيمة السوقية لتبلغ مستوى 27,99 مليار دينار بنهاية جلسة 21 مايو الجاري

منذ ظهور «كورونا» بالكويت.. «البورصة» خسرت 6,6 مليارات دينار!

■ 3,2 مليارات دينار تبخرت بجلسة واحدة بعد تسجيل أول حالة إصابة بالڤيروس في الكويت

شريف حمدي

سجلت الكويت أول حالة إصابة بڤيروس كورونا في الرابع والعشرين من فبراير الماضي، وفي اليوم التالي تعطلت أعمال البورصة احتفالا بالأعياد الوطنية، واستمر توقف النشاط حتى الأول من مارس، ومع استئناف النشاط تلقت البورصة الكويتية صدمة الانهيار دفعة واحدة، في حين سجلت أسواق المنطقة تراجعات كبيرة تدريجية نظرا لأن هذه الأسواق كانت تعمل خلال توقف نشاط بورصة الكويت.

علما بأن بورصة الكويت كانت قد تأثرت خلال تعاملات فبراير بتراجعات أسواق المال العالمية على وقع تفشي الڤيروس التاجي في أنحاء متفرقة من العالم، إلا أن هذه التراجعات كانت في حدود مقبولة إلى أن ظهرت أول حالة بالكويت.

وحققت البورصة الكويتية في الأول من مارس أعلى خسائر سوقية منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، حيث طارت من البورصة نحو 3,2 مليارات دينار في هذه الجلسة تعادل 10,5 مليارات دولار، متأثرة بالمخاوف جراء انتشار ڤيروس كورونا في البلاد.

وشهدت أول إغلاق لمؤشر السوق الأول بعد انهياره بتسجيل خسائر قريبة من 11٪ خلال أول نصف ساعة في سابقة هي الأولى في تاريخ بورصة الكويت، حيث لم يسبق وأن أغلقت البورصة أو علقت التداول على بعض الأسهم خلال الجلسة، وكان ذلك عملا بنص المادة 9ـ2ـ26ـ2 من قواعد البورصة.

وتكرر إغلاق السوق الأول خلال جلسة 9 مارس قبل نهاية التعاملات، وذلك بعد أن وصلت خسائر المؤشر الى 10٪ وفقا لآلية فواصل التداول، وبلغت الخسائر السوقية آنذاك 2,8 مليار دينار.

ومع استمرار نزيف البورصة على مستوى المؤشرات والمتغيرات خاصة القيمة السوقية، تراجعت هذه القيمة لأدنى مستوى لها في 16 مارس الماضي، حيث هوت إلى 25,395 مليار دينار، علما بأن القيمة السوقية للبورصة في 24 فبراير الماضي كانت عند 34,595 مليار دينار، وبذلك يكون حجم الخسائر الهائل فاق 9,2 مليارات دينار بنسبة 25٪.

ولكن مع تحسن الأوضاع خاصة في النصف الثاني من أبريل الماضي ارتفع مستوى القيمة بشكل تدريجي ووصلت بإقفال جلسة 21 مايو الماضي آخر جلسات السوق قبل عطلة عيد الفطر المبارك إلى 27,99 مليار دينار لتتقلص الخسائر إلى 6,6 مليارات دينار إلى 19٪.

وسجلت السيولة أدنى مستوى لها خلال الفترة المذكورة أعلاه في جلسة الأول من مارس ببلوغها 10,2 ملايين دينار، وذلك بسبب توقف نشاط السوق الأول الذي يضم الشركات القيادية ذات القيم السعرية المرتفعة بعد نصف ساعة فقط من جلسة التداول.

أما المؤشرات فمنيت بخسائر كبيرة منذ ظهور أول حالة إصابة بڤيروس كورونا بالكويت وحتى إغلاق آخر جلسة قبل العيد، حيث تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 21٪ محققا 1435 نقطة تراجعا من 6730 نقطة في 24 فبراير الماضي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 12,7٪ بخسارته 608 نقاط ليتراجع إلى 4161 نقطة من 4769 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 19٪.

ومن المتوقع ان تواصل البورصة أداءها الحذر بعد انتهاء مدة الحظر الشامل الذي فرضته الكويت حتى نهاية الشهر الجاري، وسط توقعات بأن تشهد تحسنا تدريجيا بدعم ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لأعلى مستوى منذ نحو عامين، ومن ثم ارتفاع سعر النفط الكويتي لنحو 27 دولارا للبرميل، فضلا عن وجود فرص استثمارية مناسبة بتراجع أسعار كثير من الأسهم في قطاعات متنوعة، وهو ما شجع متعاملين على الإقبال على هذه النوعية من الأسهم مؤخرا، خاصة الأسهم القيادية التي تنعم بزخم في الجلسات الأخيرة قبل العيد.

«البورصة» تطلب تمديد المدة لاستكمال الإجراءات

تأخر إدراج «شمال الزور» عن المهلة المحددة بشهر من موافقة «أسواق المال»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن إدراج شركة شمال الزور للطاقة والمياه في بورصة الكويت ضمن السوق الأول سيتأخر عن الموعد المحدد له، نظرا لصعوبة العمل خلال الفترة الماضية جراء الحظر الكلي المفروض في البلاد والتي تزامن مع صدور موافقة هيئة أسواق المال على إدراج الشركة.

وذكر المصدر أن هيئة أسواق المال أصدرت موافقتها في 3 مايو الجاري ووفقا لقواعد التداول في البورصة فإنه في حال أصدرت الهيئة موافقتها على طلب الإدراج بناء على توصية البورصة تلتزم الشركة باستيفاء باقي الاجراءات المتعلقة بالإدراج خلال شهر من تاريخ إخطارها بالموافقة، وهو ما يعني أن الشركة ينبغي ادراجها قبل تاريخ 3 يونيو المقبل.

ووفقا للمصدر فإنه يصعب في الوقت الراهن استيفاء كل المتطلبات لإدراج الشركة قبل الموعد المحدد المذكور آنفا، وهو ما سيدفع شركة البورصة الى الطلب رسميا من هيئة أسواق المال تمديد المدة القانونية لحين انتهاء الاجراءات. وكانت شركة شمال الزور قد قالت في بيان صحافي مؤخرا إنها تتابع عن كثب بمراقبة الوضع في السوق، خصوصا في ظل انتشار وباء كورونا في أسواق المال العالمية، ومع الأخذ في الاعتبار مصالح مساهميها، تعتزم الشركة تحديد الموعد المناسب ليكون أول يوم للطرح، عندما يتوقع أن يكون الوضع قد استقر في السوق، مما سيساعد مساهمي الشركة والمستثمرين المحتملين على اتخاذ قرارات استثمارية بناء على معلومات أكثر وضوحا.

سيكون هناك منهج وآلية عمل جديدة للهيئة العامة للصناعة

تقي: تنفيذ عدد من المشاريع خلال الفترة المقبلة

■ ما تم تصميمه من خطط سيسهم في تشغيل مصانع «نادرة التشغيل»

طارق عرابي

قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي ان موظفي الهيئة هم «عمود البلد»، حيث اثبتوا من خلال الخطط السابقة انهم معدن نادر من الصعب الحصول عليه. وأضاف تقي في كلمته التي ألقاها على موظفي الهيئة خلال اللقاء الذي جمعه بهم عبر «الاونلاين» مساء أمس الاول، أن الفترة المقبلة ستشهد إنجاز وتنفيذ العديد من المشاريع التي ستفخر بها البلاد، وأن ما تم تصميمه من خطط سيسهم في تشغيل مصانع «نادرة التشغيل».

وأشار الى أن الفترة المقبلة ستشهد منهج وآلية عمل جديدة للهيئة العامة للصناعة، مؤكدا أن تلك ستكون قابلة للنقد والتعديل والتصحيح بما يتناسب مع خبرات وأفكار موظفي الهيئة.

عبدالكريم تقي

وفي رده على سؤال حول تخوف بعض الموظفين من الدوام في الفترة القادمة، أكد تقي أن «من خاف سلم»، لكن ذلك لا يعني أن نتخلى عن واجباتنا، فـ«بين الخوف والحذر شعرة»، لذا يجب علينا أن نكون حذرين لا خائفين.. فالخوف بحد ذاته يمكن أن يوقعنا في الخطأ.

ودعا تقي الموظفين للتعلم من أخطاء الماضي، قائلا «ليس هناك إنسان كامل، ومن يعمل يخطئ، لكن علينا أن نستدرك أخطاءنا ونوثقها ونكتبها ونعتبرها منهجا».

وأضاف «هناك دستور صناعي سيكتب، وهذا الدستور سيتضمن خطوات موثقة لكل ما تم من بداية الازمة وحتى يومنا هذا، ليكون مرجعا لكل من يريد أن يتعلم منه، وليكون في الوقت نفسه ذكرى جميلة للجميع بعد هذا الانجاز».

وتابع يقول «سيتم توفير الكمامات والقفازات لجميع الموظفين، فنحن مسؤولون عن أبنائنا واخواننا العاملين بالهيئة، خاصة ان عمل المفتشين والمفتشات سيستمر بشكل مجدول خلال الفترة القادمة، لأن دورهم الرقابة على المصانع».

واختتم تقي حديثه بالقول «سننتصر في نهاية الامر، لأن موظفي الهيئة هم الاقوى، حافظوا على انفسكم، فأنتم عزيزون علينا ولا نريد أن نفرط بأي فرد منكم خلال المرحلة القادمة».

عدم تقديم المساعدات الحكومية للشركات يدفع الوكالة لإعادة النظر بتصنيفاتها

«فيتش»: أزمة «كورونا» قد تقلص قدرة الحكومات على دعم الكيانات الاقتصادية

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان طبيعة ومحركات الدعم التي قد تقدمها الدولة لقطاعاتها المختلفة قد تتباين بين البلدان والمناطق، وحتى داخل القطاعات المختلفة في البلد الواحد، وانه يمكن أيضا أن تتغير بمرور الوقت احتمالية تقديم الدعم من قبل حكومة ذات سيادة أو حكومة محلية أو إقليمية وقدرتها على مساعدة كيان معين لتجنب التخلف عن السداد.

وأضافت الوكالة انه يمكن للصدمة النظامية التي قد تحل بالمالية الحكومية والاقتصاد الأوسع، على غرار جائحة كورونا أن تؤدي إلى الحد من قدرة الحكومة على دعم جميع الكيانات في الوقت المناسب، وفي هذه الحالة سنقوم بتقييم تأثير هذا الإجراء من الناحية الائتمانية على أساس كل حالة على حدة.

وتابعت «فيتش»: «تشتمل تقييماتنا الائتمانية على الدعم الملموس وغير الملموس، حيث يمثل الأول المساعدة المالية ذات القيمة النقدية للمتسلم، مثل ضمانات الدين الرسمية أو الالتزامات المحتملة التي يتوقع أن تتبلور. أما الدعم غير الملموس فإنه يتخذ أشكالا مختلفة وقد يؤدي إلى نتائج ائتمانية مختلفة، وقد يشمل ذلك قيام الحكومة بمنح عقود بشروط مميزة للكيانات العامة، أو التأثير على القرارات التنظيمية، ويمكن أن يشكل هذا جزءا أساسيا من الدعم المؤقت المخصص لحالة معينة، على الرغم من أن هذا يعتمد اعتمادا كبيرا على الإرادة السياسية».

وأشارت الى أن تحليل الدعم ما إذا كان من المحتمل أن يتلقى كيان ما مملوك للدولة أو مهم لها من الناحية النظامية، الدعم من الدولة على نحو يؤدي إلى مستوى تصنيف أعلى ومدعوم، وما إذا كانت الحكومة المركزية ستقدم دعما ملموسا يتجاوز التزاماتها القانونية البحتة للقيام بذلك. وربما ينتج عن ذلك زيادة الخصوم أو الديون المحتملة في تحليلنا السيادي أو الحكومي. وأوضحت الوكالة انها بينما تركز معايير تصنيف الكيانات الحكومية لديها على أهمية الكيانات المصنفة بالنسبة للحكومة الداعمة، فإن معايير تصنيف البنك لديها ومعايير المؤسسات المالية غير المصرفية، تتم دراستها أيضا في سياق النتائج الأوسع للإخفاق بناء على الأهمية النظامية للكيانات وكيفية صياغتها إطار القرار، وتم توضيح مدى ونطاق دعم الدولة في تصنيفات البنوك، وما إذا كانت ستؤدي إلى دعم حدود التصنيف، في معايير تصنيف البنوك لديها. وقد تكون التزامات مؤسسات القطاع العام أوسع مما هو مذكور في حساباتها المالية، كما تختلف تبعا لذلك نوعية التقارير.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

والعاملين في

شركة الكوت للمشاريع الصناعية

يتقدمون بخالص العزاء وصادق المواساة من

السيد / طارق علي جعفر الكندري

الرئيس التنفيذي للشركة

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته

وأن يسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون